

المكيافيلية في الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر

Machiavellian in modern of contemporary philosophical thought

بن صابر محمد¹ ، بن حليم شوقي²

¹ جامعة محمد بن احمد وهران 2 (الجزائر)، bensabertl@gmail.com

² جامعة محمد بن احمد وهران 2 (الجزائر)، benchouki62@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2021/06/26 تاريخ القبول: 2021/11/01 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

ظهرت المكيافيلية في العصر الحديث والمعاصر بحلول عصر النهضة مثلها مكيافيلي السياسي والمؤرخ والفيلسوف كما يسميه فلاسفة الفلسفة الحديثة والمعاصرة، وفي دراستنا لمكيافيلي لا حظنا أن القوة هي الهدف الأسمى في فلسفته السياسية حيث تكون القوة هي القيمة العليا التي تستحق الاعتبار عنده.

إن معالم المكيافيلية اتضحت أكثر في الإشارة إلى الدولة القومية، حيث يتحدث مكيافيلي عن القيم الأخلاقية والسياسية الواجب توفرها في الحاكم ولقد تميز بالواقعية هذا ما جعل أفكاره تتجسد منها فصل الدولة عن الأخلاق والدين ويعتبر ذلك من الأهداف التي سعى إليها في فلسفته. ومن هنا تأثر فلاسفة العصر الحديث والمعاصر بفلسفته عظيم الأثر، منهم توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو، مونتسكيو، غرامشي، ميرلوبونتي، ميشال فوكو، جاك دريدا، لويس ألتوسير

الكلمات المفتاح: قيم ؛ فلسفة سياسية ؛ دولة ؛ أخلاق ؛ دين.

Abstract:

Machiavellian appeared in modern and contemporary times by the renaissance like Machiavelli, a politician, historian and philosopher, as he calls philosophers of modern and contemporary philosophy, and in our study of Machiavelli, we observed that power is the supreme goal in his political philosophy, where power is the supreme value that deserves for has consideration.

The contours of social evident more in reference to the state where Machiavelli for moral values and political to be provided in the case, and I tend realistic and that's what made his thoughts go of the state from morality and religion is considered that the goals sought in philosophers of the modern and contemporary era were influenced by his philosophy, including Thomas Hobbes , john Locke, jean Jacques Rousseau, Montesquieu, Gramsci, merleponete , Michel Foucault, Jacques derrida and Louis tousseur.

Keywords: Values; political philosophy; modern; morality; religion.

عاصر مكيافيلي Machiavelli الفساد الأخلاقي والسياسي الذي تعرضت له إيطاليا فراح يدعو إلى الوحدة متخذاً من القوة الخديعة الحيلة مفاتيح النجاح وكانت هذه الحقبة هي بداية لعصر النهضة وقد عمل على توحيد بلاده إيطاليا، وبالفعل توحدت داخل دولة واحدة ولكن بحلول سنة 1512 وصلت أسرة مديتشي للحكم بفلورنسا بعدما أطاحت بالجمهوريين وفقد وظيفته. لقد كان كتاب الأمير مادة ضرورية لدراسة علم السياسة في عصر النهضة رغم استمرار الجدل حول الكتاب إلى جانب احتوائه على الكثير من المبادئ والمفاهيم السياسية التي اقتنع بها ، ومع ذلك لم يشمل على جميع آرائه السياسية وأضحى الكتاب مرجعاً أساسياً لكل من يطمح للسيطرة السياسية وفي الكتاب نصائح للأمير ليحافظ على عرشه ويكون قادراً على تحقيق حلم الإيطاليين في الوحدة حيث قامت جميع النصائح على فصل الأخلاق عن السياسة ، تتميز بالواقعية الشيء الذي جعل أفكاره تجد الطريق للتجسيد وجملة هذه الأفكار هي البحث عن القوة والعظمة للدولة لضمان الاستمرارية والبقاء وفصل الدولة عن الأخلاق والدين.

ومن هنا كان لمكيافيلي إسهاماً كبيراً في بلورة فكرة الدولة القومية الوطنية نتيجة الصراع الدائم في إيطاليا بين النبلاء ورجال الكنيسة من جهة ، وعدم وجود حكومة مركزية قوية وهذا الصراع السياسي هو الذي دفعه إلى وضع نصائح للأمير الحاكم في فلورنسا من أجل القضاء على الأعداء حيث يريد الأمير في مكر الثعلب وخبثه وبطش الأسد وبأسه، والغاية هي محاربة الفساد والفوضى الذي كانت تعيشه روما. ولقد اختلف المفكرون والساسة ورجال الدين في تقييم أخلاقيات فكره السياسي ، حيث كتب أحد الأمراء الإيطاليين على نصب تذكاري أقامه على قبره، نم في سلام لا كلمات ترقى إلى شرف هذا الرجل.

إن تفكير مكيافيلي لم ينل التقدير المناسب والمستحق إلا منذ القرن الثامن عشر فترجمت آثاره إلى العديد من اللغات حيث يثني عليه روسو، ويحلل فيخته كتاب الأمير في خطابه للشعب الألماني كما يشهد له هيغل بالعقيدة ويعتبره رائكاً مؤسس المنهج التاريخي الحديث كما سماه كافور وزعماء الريزور جيمنتو أنه رسول الوحدة الإيطالية، ولم يكن في اعتقاده أنه بإمكانه التنبؤ لتاريخ البشرية المقبل كما تنبؤ غاليليو بحركات الكواكب السيارة ومقصده لم يكن بعيداً عما قصده ماركس ، بعد قرون تلت ومضمون الأمر هو السيطرة على المستقبل وتسييره وكسب قوى جديدة في السياسة نتيجة معرفة قوانين التاريخ.

لقد كانت فكرة السيادة التي شغلت جانباً هاماً في تفكير مكيافيلي وحازت اهتمام الكثير من المفكرين السياسيين الذين تلوه أولهم المحامي جون بودان الذي اهتم بكتابات له الذي كتب كتابه المسمى " عن الجمهورية " الذي نشره عام 1576 مقدماً قيام النظرية السياسية على قواعد تاريخية وعلى ملاحظة الواقع ودراسة المؤسسات السياسية والقانونية وتمثل قيمة بودان في طريقته التحليلية تأثيراً على هوبز Hobbes الذي نقل الفكر السياسي من السيادة الإلهية إلى الحاكم المطلق بالتعاقد ، ومن هنا أنتج رؤية جديدة مغايرة لطبيعة المجتمع والدولة ورأى أن المجتمع هو من ينتج تلك الصلاحية الشرعية وليس القوة الذاتية للحاكم ، كما هو لدى مكيافيلي بل السيادة التي يهبها المجتمع ويخلعها على الحاكم.

لقد افترض توماس هوبز حالة طبيعية يكتنفها العنف والحرب والقسوة والخوف والاضطراب واصف حالة المجتمع بالوحشية، تجعل من الإنسان في حرب مع الآخر مما استدعى قيام التعاقد الاجتماعي، كما اتسم جون لوك بروح الفردية كما كان لدى هوبز فهو يرى أن المجتمع لم ينشأ إلا لحماية الحقوق الطبيعية للفرد والمصالح الشخصية التي بررت وجود المجتمع، واعتبر لوك أنه بالقانون تنكسر مصلحة الفرد وبواسطته تكون حماية حقوق الملكية الخاصة والحريات الشخصية كما يلزم لوك الفرد في إبرام العقد بأن يخضع إلى رأي الأغلبية، مع العلم أن الناس متساوون في الحقوق الطبيعية.

يبدأ روسو Rousseau مشواره في النظرية السياسية بتأسيسه لفكرة السيادة عبر منظومة جديدة وإن كانت هيئتها العقد الاجتماعي دون تنازل عن السيادة ولا تقسيمها ومن ثمة إعادة بناء المجتمع المدني سياسيا على قواعد سلمية.

1. الميكافلية في الفكر الفلسفي الحديث:

1.2 النظرية السياسية عند توماس هوبز :

بعد دراستنا السابقة لميكافيلي فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية والسياسية نتقل إلى فكر هوبز السياسي كروية جديدة ومغايرة لطبيعة المجتمع والدولة، ولم تعد معتمدة على الدين فضلا على اعتمادها على البعد الفلسفي ويرى هوبز أن المجتمع هو صاحب الشرعية وليست القوة الذاتية كما كان مع ميكافيلي، بل السيادة التي يهبها المجتمع ويخلعها عن الحاكم، ولم يكن هدف هوبز هو النظر في أحوال السلطة والحكم في إنجلترا وفرنسا بل دراسة أفضل السبل في بناء الدولة على أساس فلسفي متين وتثبيت استقرار سياسي على أسس متينة رغم أن هوبز له اقتناع أنه وجد الحل النهائي لمسألة الدولة على أساس تجاوز أحوال العصر ويصرح هوبز " بأن كتاب تيوسيدس قد نبهه إلى الاخطار التي يمكن ان تعرض الديمقراطية الدولة والمجتمع لها" (هوبز، 2011، ص12)

يفترض هوبز وجود حالة طبيعية يكتنفها العنف والحرب والقسوة، والخوف والاضطراب في محاولة منه إلى وصف حالة المجتمع وهي في ذات الوقت حالة وحشية تجعل الإنسان في حرب دائمة مع الآخر مما استدعى قيام العقد الاجتماعي بغية بلورة المجتمع المدني وهنا يتحول الإنسان من الكينونة الطبيعية إلى السياسية، ليدخل إلى مجال الدولة ويلتزم بالأوضاع القانونية داخلها، رغم أن هذه الحالة لم تلقى اجتماعا لدى أرسطو أو التي منها تنشأ الدولة، ومن هنا أضحي عقد هوبز " ينقل السيادة من الشعب إلى الحاكم وبالتالي يحصل التعاقد داخل طرف واحد وهو الشعب ولا يدخل الحاكم في العقد وهذا الأمر يثير إشكال كبير وهو أن الحكم سيكون تنازليا عوض ان يكون تعاقديا وسياسة هوبز قد حاولت تجاوز فلسفة أرسطو" (المحمداوي، 2012، ص262)، مرتكزا على اللغة كأهمية كبيرة للتواصل والتفاهم ويؤكد قائلا: " لولا اللغة لما كان بين الناس لا دولة ولا مجتمع ولا عقد ولا سلم كما لا يمكن أن يكون ذلك بين الأسود والذئبة والذئاب" (توشار، 1983، ص260)، فالمجتمع السياسي حسب هوبز ليس واقعة طبيعية انه بالنسبة اليه الثمرة الاصطناعية لميثاق ارادي ولحساب مصلحي وهذا ما يخالف فكرة أرسطو الذي يرى أن المجتمع السياسي ليس واقعة طبيعية. (سعد، 1991، ص253)

إن العقد الذي أراد هوبز يوجد الرغبة في السلم، وهو من الاهتمامات التي وجه فيها محور اهتمامه فالدولة هي مجموعة المصالح الخاصة ومن هنا فدورها الدفاع عن المواطن، من أجل غاية واحدة وهي الحماية مع ضرورة أنه يتنازل عن حقوقه للدولة، فمبرر وجود الدولة تأمين الأمن وأية سلطة روحية لا يمكنها معارضة الدولة والملك ليس فقط أداة الدولة بل الكنيسة أيضا انه يمسك باليد اليمنى السيف وباليد اليسرى عصا الأسقفية. ومن هنا تظهر الدولة وأيضاً وحدتها ولا مكان للأحزاب أو التكتلات وفي هذه النقطة ومجالها يسبق هوبز روسو، ولم يتوقف في نقده لفكرة فصل السلطات ويدعم بقوة فكرة أطروحة السيادة المطلقة وليس للملك أي قيد خارجي يحد من سلطته.

ويعتبر هوبز تناحر القوى بين البشر ظاهرة طبيعية ضرورية وحاول "أن يستخلص نتائج منطقية تفرض بناء السياسة بناء عقلانيا ويختلف تمام الاختلاف مع التصور الفلسفي اليوناني، والرجوع إلى الطبيعة والضرورة قد كان المبدأ الذي عاد إليه هوبز و سبينوزا Spinoza وجون لوك John Locke و روسو، لا من أجل البحث عن الطبيعة على غرار ما ذهب السفسطائيون قبل أفلاطون بل من أجل بناء عقلي للسياسة التي تضمن الحرية للجميع" (بيلمان، 2011، ص53).

من هذا التصور الذي أسسه هوبز يمكن القول انه قد عارض المفهوم الأفلاطوني والأرسطي للإنسان ودعا للنظر فيه على أساس واقعي طبيعي، وانتقد المفهوم الأخلاقي الميتافيزيقي للإنسان في الوقت الذي كان بلده غارقا في الفوضى والحرب الأهلية.

إن محاولة هوبز تحرير الإنسان من الخوف والأوهام قد كان من أجل محاربة حالة الفوضى التي كانت عليها الحياة الطبيعية، بخلاف المجتمع المدني الذي يضمن الحقوق على أساس القانون الطبيعي الذي يدافع عن الذات بجميع الوسائل بغية تحقيق السلم والأمن على أساس التعاقد الجماعي، والدولة تظهر كشخص واحد بشرط أن يتم برضى جميع الأفراد، ومضمون العقد الذي يقصده هوبز هو ذلك الاتفاق الذي ينسج بين الأفراد والذين قرروا أن يكون لهم ملك أي سلطة مركزية والتزموا بالتخلي عن جزء من حرياتهم لهذه السلطة أو هذا الحاكم " (حاروش، 2004، ص 297) ومن هنا فالحاكم فوق العقد والقوانين لأنه ليس طرفا في العقد ويتمثل دوره في خدمة المصلحة العامة ونشر العدالة داخل الدولة.

إن السلطة التي وضعت في يد الحاكم لا يستطيع أحد نزعها وحتى الأفراد المتعاقدين لا يستطيعون إلغاء هذا العقد فالتخلي عن العقد يؤدي إلى نشوب الحرب الأهلية لتعود الفوضى من جديد ونعود إلى الحياة البدائية، وانطلاقا من الصفات التي يتصف بها البشر منها حب الذات والأنانية إلى جانب حفظ العهود.

وتشكل قوانين الطبيعة منها العدالة، الإنصاف، التواضع، الرحمة، نقيضا للأهواء الطبيعية والتي توجه الإنسان إلى التحيز والغرور والانتقام وهذه القواعد الطبيعية تثير المخاوف، وتبقى الاتفاقيات البعيدة عن السيوف مجرد ألفاظ خالية من أي قوة تؤمن الحماية.

إن الحماية التي يقدمها الحاكم مرتبطة بالمصالح والممتلكات العمومية لتحقيق العدل والحرية والمساواة والاعتناء بالضعفاء والسهر على حياتهم حيث يتحمل كل الأعباء دون أن تتقاسمها أية هيئة كانت تشريعية أو شعبية، ويبقى البشر في تنافس دائم نحو الكرامات والأجساد وتظهر الرغبة و الكره وتبرز الحرب أخيرا، ومن هنا يقوم الجميع بإخضاع إرادتهم لإرادة واحدة وفي شخص واحد وكأن " فرد يقول للآخر أنني أخول هذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال وأتخلى عن حقي في أن يحكمني أو تحكمني شرط أن تتخلى له أو لها عن حقل " (هوبز، 2011، ص 180).

فالمجموعة المجتمعة تدعى في هذه الحالة بالدولة، وعندما تتفق وتتوافق مجموعة من الأشخاص و الذين منحتهم الأكثرية حق التمثيل وكل هذا من اجل الحصول على السعادة و الحصول على الحماية من خطر الآخرين، فالدولة تقوم على تعهد الجميع ليكون التفويض من خطر الآخرين، فالدولة تقوم على تعهد الجميع ليكون التفويض للحاكم في النهاية، وهذا هو التشكيل الهندسي للدولة حسب هوبز وفق ثلاث قواعد : يأتي الحاكم المطلق نتيجة اتفاقية ، وهو ليس طرفا في العقد، وأخيرا فالأفراد مجتمعين أو منفردين مسؤولون عن جميع أعماله، لذلك توجد وسيلتان لبلوغ السلطة المطلقة، فالوسيلة الأولى تعرف بالقوة الطبيعية، أما الثانية فتعرف باتفاق البشر فيما بينهم خضوعا لشخص واحد.

عندما أخضع مكيا فيلي الإيمان لمصالح الأمير فقد أراد من وراء ذلك إحداث قطيعة مع العصور الوسطى ليتبعه هوبز معلنا عن فاعلية قوة السلطة التي يتمتع بها صاحب السيادة رغم أن جون لوك 1632 1704 قد قال " انه بقدر ما تبدو الدولة بالغة القوة كما يراها هوبز فإنها لا تستطيع أن توفر أساسا قويا كفاية للمجتمع المدني " (اهرنبرغ، 2008، ص 171) . ولقد افترض هوبز وجوب الطاعة والحاجة إليها على الدوام، ليتمكن صاحب السيادة من الحفاظ على النظام ولكن السلطة المطلقة قد تتمتع بها مجموعة ولها وجوب الطاعة من قبل الجميع، حيث منحه الشعب وسائل القوة طالما أنهم يلجؤون اليه في حاجتهم وتلبية رغباتهم ولكن أين تكمن الضمانة للحقوق؟

إن دولة المستبد المطلق كما رأها هوبز لن تكون ضرورية والمصلحة الفردية هي التي أدخلت قيم العداء العنف والحقد التخريب المتبادل حيث يكون الأمر معانينا في حالة الطبيعة المسالمة ولم تكن هناك سلطة متواجدة للفصل في مختلف الخصومات ومن هنا أضحت الدولة أكثر من ضرورة في تنظيم حياة البشر قضاء على خرق النظام من طرف الأفراد والذين يتجهون إلى المجرى الطبيعي العفوي في العقاب المتبادل، لذلك فلا بد من سلطة قوية تحد من هذه العفوية بشكل صارم ويتمثل ذلك في الدولة.

إن فلسفة هوبز السياسية جعلت منه يؤسس لفلسفة السيادة المطلقة للحاكم لوضع حد للفوضى إلى يعرفها المجتمع، عكس ما تصوره فلاسفة اليونان فبدلاً من قبول الإنسان كما هو في الواقع، راح هؤلاء يبحثون عن كائنات مجردة لا تناسب سوى ما في عقولهم من عالم للمثل، فقيم الإنسان التي ذكرناها سابقاً والتي يركز عليها هوبز اهتمامه تبين أنه ينقاد إلى التعصب والحقق ومختلف القيم الجاهلة لأنه يعج بالخوف والحسد والغيرة والشهوة، مما يؤدي إلى الأخطاء ميلاً نحو العدوانية والأنانية، "فالسباسة لا يمكن أن تكون منسجمة إلا إذا قامت على فهم حقيقي على للإنسان ولا يمكن أن يكون حكمها مستقراً إلا إذا اعترفت بالأهواء الإنسانية كطاقة أساسية للحياة والسعادة" (بليمان، 2011، ص 54) لا يمكن للمجتمع أن يستقر في ظل وجود الأهواء، الخوف و الغيرة والفرح والغضب إلى جانب الأنانية رغم أن هذه القيم تختلف من مجتمع إلى آخر، كما أن مفهومها يقترب من فلسفة مكيايلي كامتداد لفلسفته عند هوبز، فماهية الإنسان الطبيعي لديه لا تكشف عن انفصال العقل وتعاليه على الأهواء وإرادة الإنسان ليست مسرحاً يتبارز عليه العقل والشهوات فالبشر تسيرهم الرغبة ذاتها ويختلف من شخص إلى آخر، ومن ينشأ الانشقاق وبصورة عامة المشكلة السياسية ولو لم تكن الرغبة موجودة لما كانت السياسة مشكلة بين البشر ولما كتب هوبز كتاب اللفيثان، والذي يذكر فيه قائلاً "تركيب جسم الإنسان هو في تبدل مستمر فانه من المستحيل أن تسبب الأشياء نفسها فيه الشهية والتجنب ذاتها دائماً فكيف بالأحرى يجمع البشر جميعاً على الرغبة في الموضوع نفسه أياً كان" (هوبز، 2011، ص 61).

يجب التركيز على أن فلسفة هوبز السياسية في دراستها لطبيعة الإنسان والمجتمع ونشوء الدولة وأصلحها تمنح منحا عقلانياً ويدافع عن الحكم المطلق وليس كما فعله سابقوه باسم الحق الإلهي للملوك أو باسم مصلحة الأفراد أو باسم البقاء والسلام، فهو يجعل الحكم دينوياً ويدل على منفعته، ومبرراً لذلك بفكرة السلطة الزمنية التي يتبعها الحاكم خلاصاً من إشكالية الدين والسياسة وما عرف تاريخياً بالسلطة الروحية، وأضحت الكنيسة عند هوبز مؤسسة فحسب "وعلى غرار أية مؤسسة يجب أن يكون لها رأس والرأس هو الحاكم فالدين بأية معنى يخضع للقانون والحكم" (المحمداوي، 2012، ص 28) ومن هنا تكون فلسفة هوبز مهتمة بالتعاقد الاجتماعي حيث لا يمكن تصور مجتمع وسياسة بدون ذلك وهو في ذات الوقت لا ينفي دور العقل بل ينطلق من فكرة التساوي المطلق بين البشر على أن يكون طبيعياً في القوة على اعتبار أن الأضعف يستطيع بالحيلة القضاء على القوي وفي الذكاء الذي يكون فيه البعض أكثر حكمة. وتتضح فلسفة في كونها ذات معالم حداثوية تبرز خصائصها كما يلي :

- إرساء قواعد الحكم المطلق بعيداً عن السلطة الدينية وإخضاع الكنيسة للسلطة المدن.
- الخلاف مع فكرة أن الدولة كائن طبيعي ذو بعد ميتافيزيقي بل هو مصطنع من إرادة الإنسان.
- الكشف عن آلية الديمقراطية في اختيار الحاكم.
- والهدف في الأخير هو السلم وتحقيق العدالة باسم القانون المدني الإنساني (المحمداوي، 2012، ص 29) وعليه تبقى الغاية واحدة هي المحافظة على الوجود، ولا يبقى من فرق بين الغزو والاعتداء و المقاومة والدفاع ولا فرق بين الظلم والحق إذ كلاهما يثير الشك المتبادل.

2.2 من سيادة الحاكم إلى سيادة الشعب عند جون لوك

بعد تطرقنا للنظرية السياسية عند توماس هوبز الانجليزي نخرج إلى الفيلسوف الانجليزي جون لوك الذي اتسم فكره بروح لفردية كما كان لدى هوبز حيث يرى ان المجتمع لم ينشأ إلا لحماية الحقوق الطبيعية للفرد والمصالح الشخصية التي بررت وجود المجتمع، ويعتبر لوك أن القانون هو الذي يجسد مصلحة الفرد كما تكون الحريات الشخصية محمية إلى جانب حقوق الملكية الخاصة، ويختلف لوك مع هوبز في ان الحاكم يكون طرفا في العقد المبرم، وبالعكس فلسفة هوبز السياسية يعتقد لوك "أن حالة الطبيعة هي حالة سليمة نسبيا وليست الطبيعة بالنسبة إليه لا مفترسة كما يرى هوبز ولا كاملة عند روسو أن حالة الطبيعة هي حالة الأمر الواقع أنها وضع قابل للإكمال" (توشار، 1983، ص296) يبنى لوك فلسفته السياسية على فكرة فصل السلطات، بمعنى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يجب ألا يجتمعا في نفس الأيدي، "فالسلطة التنفيذية الروح التي تعطي الشكل والحياة والوحدة للدولة والسلطة التشريعية محددة بالحقوق الطبيعية وهي سلطة الحرية وهذه الحرية هي من أجل السعادة وعلى هذا الأساس فكل سلطة لكي تكون سياسية يجب ان تكون أولا عادلة" (حاروش، 2004، ص03) ومن هذه النقطة تتضح الفكرة لدى لوك انه إذا تخلت السلطة عن الحقوق الطبيعية وعلى رأسها الحقوق الطبيعية وخاصة الحرية والملكية الفردية، هنا يحق للأفراد الثورة كحق يبيح حسب لوك تأمين الحقوق واحترام الشرعية مع ضرورة التعقل ولقد كان القصد لدى لوك من تعاقد الأفراد تحقيق جملة من الأهداف.

إن المحافظة على أملاك الناس وعدم السماح لأية هيئة أو فرد أن يعتدي على الآخرين، والضامن الوحيد هو منح ثقة محدودة للملك لمنع الطغيان، ووضع الثقة الكاملة في البرلمان وإسناد قضايا العدالة إلى المحلفين والقضاة ويكون فصل تام بين هذه الهيئات فكل هيئة تعمل في مجالها واختصاصها، وإذا كان هوبز قد أوجد أسلوب العقد بصورة عقلانية ليفسر نشوء الدولة والحكم المطلق فيها، ومن ثمة خالف لوك هذه النظرية ومفهوم العقد عنده يكون بالتراضي "فالعقد هو نوع من الاشتراط والتكليف من الشعب من المجتمع إلى الحاكم مادام أنه طرفا أساسا في العقد وعليه أن يتحمل مسؤولية ذلك التكليف وعليه يجب محاسبته ان أخل بذلك العقد الذي أبرمه الشعب معه" (المحمداوي، 2012، ص29).

ان فلسفة لوك السياسية تتجه صوب تصور تأسيس الدولة على اساس العقد ويرى أن الأفراد على قدر من المساواة والحرية ويخضعون لسلطة العقل والطبيعة بخلاف الحرب و العنف التي كانت مع هوبز.

لقد رفض لوك الحكم المطلق وتبريره عند هوبز فيقول: " ان الملكية المطلقة التي يزعم بعضهم انها نمط الحكم الوحيد لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني لأن هدف المجتمع المدني تلافي تلك المساوئ التي تنجم ضرورة عن كون كل امرئ في الطور الطبيعي الحكم في القضايا التي تعنيه هو ومعالجتها بإقامة سلطة معروفة بوسع كل فرد من افراد ذلك المجتمع أن يلوذ بها... وحيث لا يوجد قوم لا سلطة بينهم من هذا النوع الذي يحتكمون اليها في النزاع بينهم، فهؤلاء القوم ما يزالون في الطور الطبيعي" (المحمداوي، 2012، ص30) وبالعودة إلى الحالة الطبيعية ينحو لوك منحى يؤيد فيه واقعية هذا الطور الطبيعي ويرى في ذلك منبعاً طبيعياً تستمد منه القوانين وهو ملاذ الإنسان في النهاية ويعزو لوك تأليف المجتمعات إلى مشيئة الله التي فطرت وطبعتهم على حب الألفة، والاجتماع فانبت المجتمع المنزلي ثم المجتمع المدني أو السياسي.

وانطلاقاً مما سبق يبدو أن لوك يعود إلى أرسطو ونظريته الطبيعية في تكوين المجتمع إلا أنه يضيف فكرة التعاقد لتكوين الدولة وبما أن هوبز قد فشل في فهم مسألة الحفاظ على الذات لم يعد بحاجة إلى سلطة صاحب السيادة "السياسة الإمرة" للحفاظ على الذات

يمكن ان يندمج الآن مع حماية الملكية ومن هنا يدعو لوك إلى حماية الحقوق الطبيعية قبل السياسية، فالأرض وهبت لجميع بني البشر لينعموا بخيراتها ومنطلق لوك قد كان ارتكازا على فكرة انه لكل فرد الحق في ان ينال رزقه من هبات الطبيعة و يستفيد منها.

ويواصل لوك تصوره قائلا " لكني سأحاول أن أبين كيف أن يملكوا بضعة أجزاء مما وهبه الله للبشر جميعا ومن دون أي اتفاق صريح بين عامة الناس "(اهرنبرغ، 2008، ص172). فالطبيعة تعطي للإنسان حقا خاصا في التملك استنادا إلى الحرية الطبيعية وملكية الفرد لشخصه بالذات وهنا أدرك لوك قيمة الملكية الخاصة كشرط ضروري للحياة الإنسانية على نحو أفضل من هوبز، وهذا ما يراه الفيلسوف الانجليزي برتراند راسل Bertrand Russel قائلا: " بالنظر لحالة الطبيعة كان لوك أقل أصالة من هوبز الذي اعتبرها حالة حرب لكل ضد الكل والحياة فيها بغیضة بيمية، وقصيرة "(راسل، 1977، ص199) ومن هنا تتضح فكرة لوك السياسية في سياقها المنهجي كالآتي:

- عزل السلطة المدنية عن الدينية
- التأسيس النموذجي الديمقراطي الليبرالية من خلال آلية اختيار الحاكم وممارسته للحكم ومحاسبة المجتمع له وكيفية تكون المجتمع من الأفراد وتشكل السيادة الشعبية.
- ابتعاده عن بعض ميتافيزيقيات هوبز مثل فرضية حالة الطبيعة الوحشية بتنظيره لحالة واقعية ليس فيها الشيء الكبير من الحرية والسلام المطلق ولا الحرب والرعب الدائمين بل هي حالة استقرار نسبي .
- حاول لوك أن يحرر البشرية من فكرة السلطة المطلقة التعسفية بتأكيد على مبدأ المساواة والحرية.

ويرى راسل أن هناك دهشة في بعض أجزاء القانون الطبيعي عند لوك فهو يقول مثلا " أن الأسرى في حرب عادلة هم عبيد بمقتضى قانون الطبيعة"(راسل، 1977، ص202) وطبيعيا فيحق للفرد ان يعاقب من يعتدي عليه أو على ما يملك حتى بعقوبة الموت وهنا لم يقدم لوك تحديدا فلو قبضت شخص متلبسا بسرقة صغيرة فيما الحق هنا ؟ بمقتضى قانون الطبيعة أطلق عليه النار، وهنا الملكية بارزة في فلسفة لوك السياسية وهي السبب الرئيسي في تأسيس حكومة مدنية فالغاية الكبرى والرئيسية لجميع الناس هي ان يتحدوا داخل مجتمعات ديمقراطية مع المحافظة على ما يملكون، وبالتالي للإنسان حق قانوني يحمي به نفسه.

من المسلم به أن آراء لوك السياسية قد كان لها الأثر الكبير في تطور الفكر السياسي والاقتصادي هذا إلى جانب الفكر السياسي التعاقدي الذي جاء به كتمهيد لمذهب روسو" كما أن تمييزه للسلطات الحكومية ،وهذا ما بدأ به مونتسكيو Montesquieu كأساس من الأسس التي يركز عليها الدستور الأمريكي إلى جانب نظريته في حقوق الإنسان الطبيعية التي تعد من أهم الأسس الفلسفية التي تركز عليها الوثائق التي تعرف باسم شرعية حقوق الإنسان منذ الثورة الأمريكية سنة 1776 والثورة الفرنسية سنة 1789 (سعد، 1991، ص260). ما يعني أن الطور الطبيعي قد طور الحرية، فالإنسان أضحي مميزا بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته. " فالشخص جميعا متساوون وأحرار فينبغي ألا يوقع أحد منهم ضررا بحياة صاحبه أو صحته أو حريته أو ممتلكاته "(قربان، 1982، ص55).

ويعتق لوك في عرضه لمبادئ السياسة، التقليد شبه التاريخي الذي كان سائدا في ذلك العصر وظهرت حالة من حالات الطبيعة الفطرية ونتيجة لعقد اتخذه الأفراد مشتركين للخضوع لحاكم أو عدة حكام في سبيل الحصول على مصالح بعينها"(زكي نجيب، 1963، ص372) .

يؤكد لوك على أن حقوق الحاكم محدودة كغيره من الناس، بواسطة قانون الطبيعة وهذا ما نقل الحكم من الحاكم إلى السيادة الشعبية، ويمكن استرداد تلك السلطات إذا زالت الثقة، مع العلم أن لوك قد عارض السلطة المطلقة إلا أنه لم يكن ديمقراطياً، وتكون الدولة حامية لحقوق الأفراد وينبغي أن ينص القانون الوضعي على أن الثأر تقوم به الدولة، فإذا رأيت شخصاً ينقض على أخيك انقضاضه قاتلة فمن حقك أن تقتله ولكن حينما يوجد القانون تفقد هذا الحق الذي تأخذه منك الدولة وهنا يمكن القول أن القواعد الأخلاقية والقانون الطبيعي في انسجام، ويتوجب التركيز على القوانين الحسنة والقوانين السيئة ولتطبيق القواعد الأخلاقية لا بد من رعايتها من طرف القانون الوضعي وبواسطة القانون الطبيعي، كما أن "الأمر عند لوك يقوم على القواعد الأخلاقية أرساها الله. وعلينا أن نجد لها في الإنجيل" (راسل، 1977، ص 205). مما يعني أن الإنسان مرتبط بالأساس اللاهوتي وبإمكان ذلك أن يعزز حقوقه لبلوغ السعادة الجماعية.

ويرى زكي نجيب محمود "أن نظرية لوك السياسية رغم ما قد يبدو عليه من خلو المغامرة ورغم أنها عرضت بلا شك عرضاً مصطنعاً عبر لوك تعبيراً واضحاً عن الرأي المستنير في عصره" (زكي نجيب، 1963، ص 373).

يرى راسل "أن التأمل السياسي في القرن السابع عشر، قد كان هنالك غمطاً للنظرية الخاصة بأصل الحكومة ولدينا نموذج لأحد النمطين عند" سير روبرت فيلمر Robert Filmer المتوفى سنة 1653 "ويسلم هذا النمط أن الله منح بعض الأشخاص السلطة ويمثلون الحكومة الشرعية والثورة على هذه الحكومات ليست خيانة فقط وإنما هي كفر أيضاً" (راسل، 1977، ص 206). إن هذه النظرة قد لاقت إقبالا منذ العصور السحيقة ففي الحضارات القديمة فالملك شيء مقدس واعتبرها الملوك نظرية رائعة. ويمثل جون لوك نظرية سياسية ذات نمطية مختلفة تقوم على أساس التعاقد الذي يمثل أساس قيام الدولة المدنية أي هي من صميم الوجود الإنساني وليست شيئاً تقيمه سلطة إلهية. ومن هنا يبنى لوك نظرية العقد الاجتماعي على الحقوق الطبيعية للإنسان وهي الحقوق التي لا تزول بقيام الحكومة المدنية، حيث يقول: "بما أن البشر كما قيل هم بالطبيعة أحرار ومتساوون ومستقلون، فلا أحد يمكن أن يحرم من هذه الحالة ولا أن يخضع للسلطة السياسية الأخر بدون موافقته الخاصة، إن الطريقة الوحيدة التي يمكن لأي فرد أن يتنازل بها عن حريته الطبيعية ويتحمل التزامات المجتمع المدني تكمن في إجراء اتفاق مع بشر آخرين، من أجل التجمع والاتحاد في جماعة بحيث يعيشون مع بعض في الرفاهية والأمن والسلام ويتمتعون بأمن أموالهم ويحمون أنفسهم" (حاروش، 2004، ص 308).

ومن هنا يتبين أن الحالة الطبيعية التي يصفها جون لوك يسودها السلام والمعونة المتبادلة وتكون الحقوق الطبيعية ملك لكل إنسان، ليؤكد على وجوب أن يكون المجتمع المدني مستمداً من رضا أفرادها، وتكون السلطة المدنية ذات أحقية في صنع القوانين وحتى العقوبات واستخدام قوة الجماعة في تنفيذ القوانين ومعاينة كل من لا يمثل لها في سبيل الخير العام ولا يمكن لهذه السلطة أن تنشأ إلا بالرضا بين الحاكم والمحكوم عكس ما جاء به هوبز.

ويرى عبد الرحمن بدوي "أن جون لوك قد قال "أن القانون الطبيعي ليس متطوراً في عقول الناس وإنما هو ناشئ عن اتفاق الناس" (بدوي، 1977، ص 9). ومن هنا استنبط لوك فكرة الحق الطبيعي في الملكية، أي في اقتناء الأشياء وهو حق طبيعي داخل المجتمع المدني وبدون حدود مع أنه من الضروري أن يكون القانون الطبيعي فعالاً ليصبح ذو فعالية ليقتل البشر على الاجتماع، ورغم محاسن الطور الطبيعي ألا أن الإنسان لجأ إلى القانون لحماية نفسه من مختلف المخاطر "وهنا يحمل كلا منهما على التنازل بيسر عن صلاحياته الفردية بمعاينة المسيء وفقاً للقوانين التي ارتضتها الجماعة أو فوضته بذلك عن طريق أحد النواب، وهذا هو منشأ السلطتين التشريعية والتنفيذية والحكومات والمجتمعات الأصلي" (قربان، 1982، ص 56). ومن هنا تصويب لوك كان على أساس "فصل السلطات ليتمكن الإنسان من ممارسة الحياة بشكل أفضل وتبقى لكل سلطة اختصاص نوعي، وهكذا غادر البشر الدولة الطبيعية لتشكيل مؤسسات قانونية

ويبقى البشر متساوون في الحقوق الطبيعية والتي يمكن بلورتها في ثلاث حقوق " حق الحرية، حق الملكية، حق الحياة ومن هنا يمكننا أن نستنتج بأن المجتمع المدني عند لوك للقانون أو العدالة فالقانون موجود حتى قبل أن يتم العقد وما يجب أن يقوم به المجتمع هو تنظيم القوانين وجعلها مجسدة في أرض الواقع، وهذا ما عبر عنه إميل برييه قائلا: "إن الميثاق الاجتماعي لا يخلق أي شيء جديد، فهو عبارة عن اتفاق بين أفراد المجتمع يستخدمون ليستخدموا قوتهم الجماعية في وضع تلك القوانين موضع التطبيق" (برييه، 1983، ص 328). ومن هنا نستخلص أن القوانين الوضعية يجب أن تستمد تعاليمها من القوانين الطبيعية.

2.3 نظرية السيادة الشعبية عند روسو:

لقد وجد روسو نفسه منساقا إلى طرح مسألة مغايرة تماما وجديدة ويتبدى روسو كتابه العقد الاجتماعي بعبارة الشهيرة "يولد الإنسان حرا ويوجد الإنسان مقيدا في كل مكان" (المحمداوي، 2012، ص 32). ويؤسس روسو لفكرة العقد الاجتماعي دون تنازل عن السيادة ولا تقسيمها إذ تشكل الإرادة العامة روح الشعب ومصلحته العليا وهي في ذات الوقت حاملة السيادة، وقبل وجود الإنسان داخل دولة كان يعيش في حالة فطرية وجميع الأفراد فيها متساوين هذا بالإضافة إلى أن تصرفاتهم لم تكن معتمدة على العقل ولكن إلى المشاعر الفطرية فظهور الإثم والشر والسلوك اللاأخلاقي، ما هي إلا سمات نحو المدينة وارتقاء الحضارة، لتظهر العلاقات الاجتماعية في حال من التأزم ما أدى إلى بروز فكرة التملك والمنافسة والتفضيل والتفوق والغنى والفقر واشتد الصراع وانقرض التفاهم وإرساء أسس الدولة وفق عقد بمقتضاه يستتب السلم والاستقرار.

لذلك يرى روسو أن القضاء على تلك السمات هو إعادة بناء المجتمع المدني سياسيا على قواعد سلمية، ذلك أن روسو يؤمن بالرؤية الأرسطية في تكوين المجتمع من الأسرة إلى الدولة، وفي العقد الاجتماعي يتنازل الأفراد عن جميع حقوقهم لصالح الجماعة وينشأ التعاقد الاجتماعي عندما يضع كل فرد إرادته الخاصة تحت إرادة أعلى منه، وهذا ما يسميه روسو بالإرادة العامة، يبحث روسو عن الطبيعة على غرار ما ذهب إليه السفسطائيون قبل أفلاطون بل من أجل بناء عقلي للسياسة التي تضمن الحرية للجميع، ويرى روسو قائلا: " أن نبحت عن شكل للتجمع يحمي شخص كل واحد ويمتلكاته بمجموعة القوة المشتركة، ويظل بواسطته كل واحد وان اتحد مع الجميع، لا يطيع سوى نفسه فيبقى حرا بنفس الدرجة التي كان عليها في السابق، ذلك هو المشكل الأساسي الذي يتكفل العقد الاجتماعي بتقديم حل له" (سعيد، 2007، ص 260).

إن نظرية العقد الاجتماعي عند روسو تدور حول السلطة والنظام السياسي الذي ينشأ عن تعاقد الناس واتفاقهم ووقف روسو عند سؤال محير وهو: كيف يمكن التوفيق بين الحرية الأصلية للأفراد وبين السلطة التي تتولى السيادة في البلاد ؟ ومن خلال السؤال نستشف التعارض الموجود بين الحرية الطبيعية للأفراد والسلطة الحاكمة، مع العلم أن روسو يمتدح الحكم الفردي والقوانين الوضعية التي تحد من حرية الفرد.

إن إجابة روسو عن هذا الإشكال تدور على أساس أن كل فرد يتنازل إراديا عن حقوقه للإرادة العامة وكل الأفراد يصبحون متساوون بمعنى التنازل جماعي وليس فردي أي إرادة الكل الناتج عن العقد" (حاروش، 2004، ص 329). كما أنه يمكن اعتبار روسو أول داعية إلى التطور الاجتماعي وكانت محاولته في رسم التقدم التاريخي للمجتمع الإنساني بصورة منسقة ففي هذا المجال يتقدم قرنا كاملا عن المنجز Engels والآخرين الذين جعلوا مسألة تطور المجتمع الإنساني موضوعا شعبيا، ويستهل برتراندي جوفينيل المفكر الفرنسي دراسته عن روسو قائلا: "والواقع أن كان سبق لهويز ولوك أن تبني نظرية العقد الاجتماعي فقد أعطاها روسو مضمونا أجدا و أبعادا أوسع

"(سعد، 1991، ص 264). ومن هنا كان إعادة تأصيل العقد الاجتماعي من اهتمامات روسو الذي ذكر أنه لا توجد حالة حرب قاتلا " لا في حالة الطبيعة حيث لا يكون ثمة ملكية ثابتة ولا في الحالة الاجتماعية حيث يكون كل شيء تحت طائلة القانون "(مُجد وقيع، 2010، ص 178). وأراد روسو أن يقيم تعاقد اجتماعيا يقي الإنسان من مختلف الشرور واستحسن في نفس الوقت الحكم الديمقراطي المباشر وفضله عن النظام النيابي الذي يراه فساد سياسي.

يرى روسو "أن كل دولة تحتوي في ذاتها ثلاث سلطات ولا تخرج عن نطاق الإرادة العامة المتحدة في ثلاثة :

- السلطة المطلقة أو السيادة.

- السلطة التنفيذية وهي المملكة التي يقيمها المشرع على الحاكم وفقا للقانون أو بسلطته.

- السلطة القضائية والتي تنشأ العدل و القصاص "(Jacline ، 1991، p222)

ومن هنا فالعقد الاجتماعي عند روسو قد أدى إلى تكوين الدولة وقيام سلطة جماعية لتكوين دولة تكفل الحرية وتضامن فيها الحقوق ويعم الأمن والاستقرار، والدولة الشرعية عند روسو هي التي تحكم بالقانون الذي يعبر عن الإرادة العامة و هو في ذات الوقت يختلف مع مونتسكيو 1755 1689 في مسألة تقسيم السلطات وتبقى الحكومة في نظره هيئة تنفذ القوانين التي تسنها الدول وتبقى السيادة للشعب وهذا ما يخالف فكرة توماس هوبز، الذي اعتبر أن الملك هو صاحب السيادة المطلقة ويرى روسو كذلك أنه لا بد من وجود القانون ذو الفعالية وكتب روسو يقول " يجب إذن أن توجد قوانين وعهود تربط بين الحقوق والواجبات وتشد العدل إلى غايته "(قربان، 1982، ص 58) معنى ذلك أن يضمن القانون الوضعي تطبيق مبادئ القانون الطبيعي، كما يفرق روسو بين السيادة والحكومة فالسيادة مصدرها الشعب الذي اختار الحكومة لخدمته وخدمة مصالحه في شكل رئيس يختاره الشعب وإذا فقد الثقة به تتم تنحيته، فأفكار هوبز تبقى مخالفة لروسو لأنه لا يحيد النظام السياسي البريطاني القائم على العرف والتقاليد والمبادئ الدستورية ويرى أن النظام الذي يصلح لفرنسا هو الذي يضمن المشاركة في الحياة السياسية، ويضمن رقابة جماعية لنظام الحكم وتبقى السيادة للشعب.

وبالتالي ذهب روسو في العقد الاجتماعي إلى أن الحكومة لن تكون ناجحة إلا اذا كانت السيادة في يد الشعب بمعنى، كل قانون لا بد أن يجيزه التصويت المباشر لجميع لمواطنين، ويرى راسل قائلا: " إن نظرية روسو السياسية مبسطة في كتاب العقد الاجتماعي الذي يختلف تماما من حيث الطابع عن معظم كتاباته، وإن نظرياته تخدم الديمقراطية من طرف اللسان تميل إلى تبرير الدولة المستبدة "(راسل، 1977، ص 301). فكان روسو مناشدا لدولة المدينة بعيدا عن الإمبراطوريات كفرنسا وإنجلترا وبالتالي فهو مائل في فكر العقد الاجتماعي الفيلسوف الإنجليزي جون لوك ولكنه سرعان ما ارتبط بالفكر السياسي عند هوبز، وذلك في انضواء الجماعة في وحدة متكاملة ليكون كل فرد محميا من طرف المجموع وهنا ينبغي أن نشير إلى أن الحاكم عند روسو لا يعني الملك ولا الحكومة بل الجماعة في قدرتها الجماعية والتشريعية. ولقد شاء روسو القضاء من البدئ على دولة الفرد انتقلا إلى المجتمع المدني انطلاقا من المجتمع الطبيعي، كإرادة عامة ويلخص روسو مفهوم العقد الاجتماعي قائلا "إذا نزعنا إذن من العقد الاجتماعي ما هو غير جوهري فيه، يمكن حصر معناه في العبارات التالية :إن كلا منا يضع شخصه وقوته تحت إرادة الإرادة العامة العليا، ويصبح كل عضو جزءا لا يتجزأ منها"(عريب، 2009، ص 168). إذن لم يكن عند روسو ذلك الاحترام العميق للملكية الخاصة الذي يتميز به لوك وتلاميذه فالدولة من حيث علاقتها بأعضائها هي سيدة كل سلعهم، ولم يعتقد بتقسيم السلطات كما ذهب إلى ذلك لوك ومونتسكيو.

ما يمكن استخلاصه مما تقدم أن الاجتماع أضحى أمراً ضرورياً ومن المستحيل فضه والعودة إلى حالة الطبيعة، وكتب روسو قائلاً " أن دور الحاكم محدود بوضع القوانين والسلطة التنفيذية أو الحكومة هي هيئة وسيطة تقع بين المواطنين والحاكم لتضمن اتصافهما المتبادل وإذا رغب الحاكم في الحكم أو المشرع في وضع القوانين أو إذا رفض المواطنون الطاعة لحلت الفوضى محل النظام، ولسقطت الدولة في هوة الاستبداد أو الفوضوية " (راسل، 1977، ص 305). وفي هذه العبارة يعتقد راسل أن روسو متفق مع مونتسكيو.

ومن هنا فالإرادة العامة هي دائماً على صواب لأنها تمثل ما هو مشترك بين المصالح الذاتية لمواطنين مختلفين فيتحتم أن تمثل أوسع إشباع جماعي ممكن للمصلحة الذاتية للجماعة وهذا التفسير في معناه يتفق مع ما يذهب إليه روسو، ويدعم أفكاره بمكيافيلي كما أضحى العقد الاجتماعي انجيلاً لمعظم قادة الثورة الفرنسية، لكنه لم يقرأ بعناية رغم أن روسو قد وحد بين القائد و شعبه توحيداً صوفياً ويرى راسل قائلاً: " يمكن لقسط كبير من فلسفته أن يناسب هيجل في دفاعه عن حكم الفرد المطلق " البروسية" وكانت أولى ثمار فلسفته في الحياة العملية وديكتاتوريات روسيا وألمانيا" (راسل، 1977، ص 310).

وبالتالي نرى أن روسو في نظريته السياسية أكد على أن الإنسان قد انتقل من المجتمع الطبيعي إلى المدني، وجاء هذا التحول نتيجة تطور تاريخي ورغم الانتقادات التي وجهت إلى روسو نجد أنه قدم خدمة قلما نعثر عليها في تاريخ الفكر الإنساني بإحداثه ثورة كبرى في المجال السياسي، فكان تركيزه منصبا على الإنسان والذي أضحى منذ روسو المحور الجوهري في التفكير الإنساني.

ويبقى تفكير روسو السياسي أقرب إلى فكر مكيافيلي الذي يبقى المواطن في نظره مدافعا دون توقف عن مصالحه واهتماماته وفي سبيل سعادته، ومن هنا استطاع روسو فهم ووعي تقنيات السياسة التي قام مكيافيلي بتحليلها وتأسيسها وما يزيد روسو قربا من منه هو تأكيده على الحرية التي توحد بين الأفراد" (Machiavel, 1980, p70).

ومن هنا نستخلص أن روسو قد تأثر كثيرا به وما يوضح ذلك هو إعادة قراءة كتبه في فرنسا بعد منعها في سنوات سابقة حيث قام الكثير بترجمة كتاب الأمير سنة 1791، وإعادة الترجمة سنة 1793، لتلي ترجمة أخرى وجديدة سنة 1799.

ما يجب الإشارة إليه في نهاية الحديث عن فلاسفة الفلسفة الحديثة توماس هوبز، جون لوك، وجون جاك روسو، هو تأثرهم بالفلسفة المكيافيلية في بناء نظرية العقد الاجتماعي رغم الاختلافات التي لاحظناها في فكر كل فيلسوف ويبدو أن المكيافيلية ظلت حاضرة في الفكر الفلسفي الحديث رغم ما لقيته من نقد واعتراضات على أفكارها الفلسفية التي وصفها البعض خاصة بعد عصر النهضة بأنها لا إنسانية، بل ساهمت في بناء النظريات السياسية الحديثة وهذا ما يؤكد راسل قائلاً: "ان عصر النهضة لم ينجب أي فيلسوف هام صاحب نظرية فقد قدم لنا رجالا ذا مقام عال في الفلسفة السياسية أعني به نيكولا مكيافيلي" (الliche، 1999، ص 07)

2. المكيافيلية في الفلسفة المعاصرة:

بعد التطرق إلى المكيافيلية في الفلسفة الحديثة وما لاحظناه من تأثير كبير في الفكر الفلسفي الحديث ننقل إلى الفلسفة المعاصرة التي عرفت هي كذلك اهتماما واسعا بمكيافيلي ففي سنة 1550 خضعت مؤلفاته للترجمة واحتل كتاب الأمير النصيب الأكبر منها، والملاحظ أن كل ترجمة عكست هموم عصرها ومفاهيم زمانها مما يجعلنا نقف عند اختلافات كثيرة من ترجمة إلى غيرها كمفهوم الإقليم، الإمارة، الدولة وبعض المفاهيم الأخرى كمفهوم vertu الذي تتضارب حوله الترجمات فقد يعني الفضيلة، الحظ. " ولقد شكل مؤلف فليكس جيلبير Felix gilbert المعنون " مكيافيلي وغشا رديني " الصادر سنة 1996 فحصا لسجلات و أرشيف فلورنسا ولا حظ

هذا الأخير ورود المفاهيم الرائجة فيها مؤلفاته"، ونجد في كل المؤلفات التي ترتبط به سؤالاً هو كيف نقرأ مكيافيلي؟ ومن هنا اتجه أنطونيو غرامشي Gramsci Antonio والفيلسوف الفرنسي ميرلوبونتي Mirleau Ponty والسوسيولوجي الفرنسي ريمون أرون Raymond Aron إلى جانب الفيلسوف الفرنسي كلود ليفور Claude Lefort ويتساءل الفلاسفة عن تصورات مكيافيلي السياسية وهل يمكن الحكم عليها من خلال كتاب الأمير وحده الشائع قراءته بين الناس أم من مؤلفاته كلها؟ وما هي نوع القراءات التي خضع لها مكيافيلي عند الغرب والعرب في الفترة المعاصرة؟ وهل بإمكاننا أن نتحدث عن نهاية المكيافيلية أم أنها لا تزال حاضرة في كل تفكير سياسي كما كان؟

1.2 أنطونيو غرامشي والمكيافيلية :

لقد كانت سنة 1929 هي السنة التي بدأ فيها غرامشي كتابة دفاتر السجن رغبة منه في أن يشغل نفسه ببعض الموضوعات وسمحت له إدارة السجن بالكتابة وباقتناء الكتب، وكتب قائلاً "لقد قررت أن أشغل بصورة شاملة بهذه الموضوعات الثلاثة وهي التاريخ الايطالي في القرن التاسع عشر، وثانيا نظرية التاريخ وعلم التاريخ وثالثا النزعة الأمريكية والنزعة الفردية" (بوزوليني، 1977، ص 61). ومن هنا كان اهتمام غرامشي بالعالم الخارجي وبالحياة السياسية حاراً للغاية.

ومن هنا انطلق غرامشي إلى دراسة مكيافيلي بالدرس والتحليل ويرى في كتاب الأمير أن هناك إيديولوجية سياسية، تتأسس داخل الأمير في شكل دراماتيكي تجسيدا لمذهب عقلائي مشخص في قائد مرتزق يرمز للإرادة الجماعية وفي ذات الوقت دعوة للم شمل المجتمع الايطالي الممزق لذلك يرى غرامشي "أن الأمير لا يوجد وجوداً حقيقياً في الواقع التاريخي انه تجريد مذهبي خالص لرئيس مرتزق مثالي" (الliche، 1999، ص 20). وفي الملاحظات التي يقدمها غرامشي حول مكيافيلي، نجد تحليلاً حاداً للصراع الطبقي الذي تطور في إيطاليا من خلال عهدة الفاشية في السلطة، ويوضح غرامشي أن الطبقة العاملة تملك طرقاً خاصة في الصراع وفي ذات الوقت لا يمكنها تقليد الطبقة المتوسطة، دون أن نخدع بأن الدولة يمكن أن تبقى داخل الشرعية لأطول وقت ممكن، فالصراع السياسي فيه صراع للطبقات نتيجة ضعف اعترى الدولة شبيه بالضعف الذي يصيب الجيش. إن الاعتقاد بأن الدولة تظل قاصرة دوماً وهو الذي لا يحدث أبداً، وتبقى الطبقات في اختلافات كبيرة وجوهرية.

لقد خصص غرامشي صفحات كثيرة في صفاهاً لادعة لما وصفه بالأمير الحديث وذلك في مؤلف دفاتر السجن، والذي يحمل في الأصل ملاحظات حول مكيافيلي وحول السياسة والدولة الحديثة ورأى أن الأمير الحديث كتنظيم سياسي يمثل أسطورة لا يمكن أن يكون فرداً حسيماً وكتب غرامشي يقول "لقد أوجد التطور التاريخي بالفعل هذا التنظيم الذي هو الحزب السياسي الخلية الأولى التي تجسد بعض البذور لإرادة جماعية على وشك أن تصبح كلية وشاملة" (بوزوليني، 1977، ص 123). ويناقش غرامشي اتجاهات عديدة للفلسفة الحديثة ويتساءل: هل يريد المرء دائماً أن يكون حكاماً ومحكومون أم أن المرء يريد بالأحرى أن يخلق الظروف التي تختفي فيها الحاجة إلى وجود هذا التقسيم؟

إن تعقد المشكلات تكمن في إرادة المرء أثناء محاولة كتابة تاريخ حزب سياسي فيكون من الضروري مواجهة سلسلة من المشكلات وعلى رأسها الصراع السياسي وطرقه المختلفة ويتركز غرامشي على فكرة أن كل طبقة يمثلها حزب سياسي معين الذي يمثل بنية الدولة في مرحلة، جنينية لا يمكن أن تقسم قواه السياسية، كما أن الدولة لا يمكن أن تسمح لبعض رعاياها بأن يضعوا من خلال قوة أجنبية وخارج القانون العام عقداً خاصاً للتعایش مع دولتهم وتبقى الأحزاب تنجب رجال الدولة والحكومة وزعماء المجتمع المدني والسياسي وتبقى الطبقات معبرة عن الأحزاب.

وكان تحرير إيطاليا من البرابرة بمعنى الأجانب هو الهدف الذي قاد مكيافيلي إلى إيجاد مفهوم جديد للدولة وتركيزه قد كان حول تأسيس الدولة الإيطالية الحديثة والتي تكون قادرة على الدفاع عن نفسها واستقلالها.

ويشير غرا مشي إلى نظرية مكيافيلي وبرنامجه السياسي المحدد على أنه يعقوبية مبكرة ("كاميت، 1984، ص 277) واليعقوبية كنظرية عبارة عن معالجة سياسية بحتة لمشاكل المجتمع بهدف تغييره جذريا ومن هنا يرى غرامشي أن مكيافيلي هو اليعقوبي الإيطالي الأول ويعرف غرامشي اليعقوبي بأنه هو الشخص الذي يضع نموذجا للمجتمع ثم يوظف كل قواه لخلقها، فهو عارف بما يريد ويحدد أهدافه بعناية، وانتهى غرا مشي إلى أن اليعقوبية كانت تجسيدا مطلقا للأمير حيث ينبغي تصويب أفكار مكيافيلي سياسيا و تاريخيا ويمثل الأمير وكتاب فن الحرب الدلالة الأوضح في ذلك، ويرى غرا مشي "أن سوء فهم مكيافيلي وكرهه قد أدى إلى الفشل في رؤيته رجل للسياسة وكثيرا ما أتهم بتشجيع الاستبداد" ("كاميت، 1984، ص 278) كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن كتاب الأمير لم يكن في البداية بحثا منظما في عالم السياسة بل دعوة إلى تنظيم المجتمع الإيطالي داخل دولة منظمة والدليل موجود في القسم الرئيسي في كتاب الأمير حيث يركز مكيافيلي على تنظيم الدولة الإيطالية بأمر أقوى وما يزيد الأمر توضيحا هو توجيهه لنداء من أجل تحقيق الهدف مركزا على الدعم الشعبي مما يعني أنه حسب غرامشي لم يكن حالما بل كان واقعيًا، حيث اهتم مكيافيلي بما يجب عمله يعني تصويب أفكاره كان في الواقع الإيطالي ووضع مكيافيلي خطة للوصول إلى ما يصبو إليه بدراسته للواقع الاجتماعي والتاريخي لإيطاليا وهذا ما أظهره في كتاب الأمير سياسيا أما فن الحرب الذي انتهى من كتابته سنة 1521 "كان تجسيدا لفلسفته السياسية ويوضح فيه إمكانية إنشاء جيش وطني لتقوية الدولة وبالتالي كان مكيافيلي يعقوبيا إيطاليا حقيقيا.

ان قومية مكيافيلي الثقافية ليست هي ما اجتذب غرا مشي ولقد كان هذا حافزا قديما في الثقافة الإيطالية رغم أن غرا مشي لم يكن قوميا في أي حال من الأحوال، و عموما هناك ثلاثة أفكار في الأمير قريبة من اليعقوبية" أولا : يمثل الفصل الأخير من الأمير تحريضا على تحرير إيطاليا من البرابرة وكان أمرا فريدا من نوعه خاصة عند المثقفين الإيطاليين ،وثانيا كان يعرف أن القوة وحدها لا تضمن نجاح برنامجه السياسي وثالثا : كان الحصن الأفضل للأمير هو شعبه لأنه لو امتلك الحصون دون هذه المحبة سوف ينهار بسرعة ،لذلك فهذه الحصون لن تنقذه إذا كرهه الشعب ("كاميت، 1984، ص 280) .

ويرى غرامشي " أننا نستطيع وبدون خداع مكيافيلي أن نحول دور الأمير الحديث إلى حزب" (1980، p37، Machiavel). ومن هنا فنحن أمام أمير حديث يختلف عن أمير مكيافيلي فهو واقعي وفي نفس الوقت يقترح حالة متخيلة داخل الواقع لرؤية سياسية جديدة ،ومن هنا كان لغرا مشي أفكارا أثرت في حركة النهضة الإيطالية ويحذر غرا مشي قراءة مكيافيلي انطلاقا من : جعل منطلقا لفهم السياسة فهو يمثل عصره بالضرورة ويظهر ذلك من خلال طرحه للمسائل الكبرى للسياسة الإيطالية، وكذلك تأليفه لكتاب الأمير لم يكن للأمير محدد بل ألف الأمير للجميع، حيث كان يتوخى منه تربية الأجيال قصد تربيتهم سياسيا ،فيبقى ابن عصره وظل كتاب الأمير مكتفيا بالوجه الإصلاحي البلاغي المرتبط بالأدب الإيطالي لروما القديمة دون أن يمس ذلك تغيير في البنيات الوطنية الاجتماعية لتأسيس دولة جديدة.

ما يمكن استخلاصه من الفقرات السابقة أن غرا مشي قد غطى الكثير من ميادين الفكر السياسي والفني والفلسفي في دفاتره داخل السحن بغية غاية واحدة وهي فهم الإنسان.

2.2 المكيافيلية والفلسفة الفرنسية:

بعد التطرق إلى الفلسفة الايطالية في علاقتها مع المكيافيلية وتأثر الفيلسوف غرا مشي بالأفكار السياسية لمكيافيلي، نتحول إلى الفلسفة الفرنسية انطلاقاً من فلسفة ميشال فوكو Michel Foucault الذي قاد مشروعاً ابستمولوجياً رغبة منه في إعادة قراءة مفهوم السلطة وأنظمة الفكر التي تحكم العقل الغربي، منذ العصور الوسطى إلى العصر الحديث مروراً بعصر النهضة وقد حاول فوكو البحث عن سلطة استراتيجية والتي ظلت معقدة ومن هنا أراد تحليل آليات السلطة، كما حاول ألتوسير Althusser إعادة قراءة كتاب الأمير من جديد لتكوين نظرية جديدة في السياسة وكان ذلك بداية من 1962 وصولاً إلى الفيلسوف جاك دريدا Jacques derida في قراءته التفكيكية لمكيافيلي، فكيف قرأه فلاسفة الفلسفة الفرنسية؟

1. ميشال فوكو Michel Foucault :

"الحديث عن ميشال فوكو ورؤيته السياسية يكاد يكون ضرباً من المحال إذا أخذنا بعين الاعتبار كل المعطيات التي تشير أن فوكو لم يكن فيلسوفاً سياسياً أو منظراً في الفكر السياسي" (اللمحة، 1999، ص21). رغم أنه من الفلاسفة الذين قرأوا لمكيافيلي أو أعادوا قراءته، ويرى المفكر الفرنسي "ميشال برجس Michel berges في كتابه مكيافيلي المفكر المقنع Machiavel penseur masque " أن ميشال فوكو قد أعاد قراءته ويوضح للعالم الرؤية الصحيحة " (Machiavel، 2000، p50). ويقوم فوكو بتحليل منطق الحكم منذ عهد مكيافيلي مستعيناً بالحفريات و الجينالوجيا و الابستمولوجيا وعلوم اللغة، مركزاً على القطائع والانفصال في تاريخ الفكر السياسي الأوروبي فهل قطع الغرب معه؟

يقترح فوكو ملاحظات حول مكيافيلي :

ان أمير مكيافيلي وحيد في امرته حيث ينصح في سياسة الأمير التحكم في القيادة بشكل جيد على مستوى القانون والاقتصاد والقيادة الحربية، وهنا كان على الأمير تعلم قواعد فن الحكم والتحكم فيها، ليتم الانتقال من أمير بصورته الوسيطة إلى أمير يبحث عن المعنى الحقيقي للفضيلة والفتنة والعدالة، وصولاً إلى أمير يجب عليه قيادة مملكته حسب مقتضيات زمنه، وهناك "أمير ثان مضاد يتأسس مفهومه من خلال النصوص المهملة في القرنين السادس والسابع عشر وهما تحت عنوان المرأة السياسية المحتوية على مختلف أشكال الحكم الصادر سنة 1555 ما يعني وجود تعدد في أشكال الحكم داخل دولة الأمير ويقول ميشال فوكو "كل من يريد حكم الدولة عليه أن يعرف كيف يقود نفسه بنفسه، ثم عليه أن يعرف تدبير منزله وممتلكاته ومجاله ليصل إلى حكم الدولة" (اللمحة، 1999، ص22)

يحدد فوكو مفهوم السلطة وهي ذات دلالات عامة وتعني علاقات القوى المتعددة التي تكون محايثة للمجال التي تعمل فيه تلك القوى مكونة لتنظيم تلك العلاقات، فالسلطة ممارسة وليست شيئاً يمتلك أو ينتزع، أنها علاقات محايثة مع غيرها كالعلاقات الاقتصادية والمعرفية والجنسية وغيرها وأينما توجد السلطة هناك مقاومة منها الممكنة ومنها المتوحشة والمنعزلة العنيفة فالسلطة استراتيجية معقدة في مجتمع معين، لذلك لا بد من تحليل آليات السلطة ولقد كان مكيافيلي من القلائل الذين حاولوا أن يفهموا سلطة الأمير بدلالة علاقات القوة، وربما وجب أن نتقدم على غراره، خطوة أخرى نستغني عن شخص الأمير في فهم السلطة لنقتفي ألياقها انطلاقاً من استراتيجية محايثة للاتق الواقع" (المحمدوي، 2012، ص279)

ويرى ميشال فوكو "أنه من الصحيح أن مكيافيلي كان أحد القلائل الذين فكروا في سلطة الأمير بألفاظ وعلاقات القوة وعدم الاقتصار على شخصية الأمير لتشريح آليات السلطة انطلاقاً من استراتيجية ملازمة لعلاقات القوة" (سبيلا، 2009، ص231) ومن هنا

يعتقد فوكو أنه يتوجب تحليل آليات السلطة لأن علاقاتها هي علاقات قصدية وغير ذاتية وأن تكون قابلة للفهم، فالسلطة لا يمكنها أن تمارس دون أن تحدد لنفسها مجموعة أهداف ومقاصد، ولقد تطورت على الصعيد النظري تقنية تعلم الأمير التحكم في قواعد فن الحكم ثم حينها الانتقال من أمير بصورته الوسيطة أي من أمير يجب عليه قيادة مملكته حسب مقتضياته زمنه بالتأكيد تتجلى هنا كتابات مكيافيلي و ليس المشكل بالنسبة له في أمن السياسي وإنما المشكل في طبيعة السلطة ذاتها ويصوغ التساؤل الحداثي الكبير حول جوهر السلطة كما وجدناه بعده عند هوبز وروسو.

وفي سياق هذه الفكرة انبثقت كتابات كثيرة مؤيدة لمكيافيلي وأخرى معارضة له في تصور عقلانية الدولة، ويرى ميشال برجس قائلاً " هناك طريقة فينومينولوجية لميشال فوكو الذي كان لزاماً عليه في نظريته الأركيولوجية، معرفة كل شيء بإعادة قراءة مكيافيلي وإنتاج أفكار جديدة من خلال كتاباته " (Michel,2000,p50). ومن الممكن تحديد خصوصيات الدولة التي يتم استخراجها من هذه التصورات العقلانية :

عقلانية الدولة هي جوهر الدولة ذاته وهي في ذات الوقت محافظة بمعنى موجهة لعقلانية الدولة يحرك مفهوم المصلحة بشكل مغاير عما هو عند مكيافيلي، وهذه المصلحة أصبحت مصلحة الرعية كذلك وليست مصلحة الأمير وحده.

إن الهدف الذي سعى إليه ميشال فوكو، من خلال قراءته لمكيافيلي هو أن عقلانية الدولة قد تطور دون أن يرتبط ذلك بالنظرية المكيافيلية بحثاً عن دولة بعيداً عن العنف، ومن هنا "يرفض فوكو فكرة تصورات الماركسيين للسلطة وتصورات الليبرالية القائمة على اعتبار أن السلطة هي ما يتمحور حول المؤسسات والقوانين والدستور" (المحمداوي،2012،280).

من هنا تكون السياسة حرباً بوسائل مختلفة وليست الحرب سياسة بوسائل أخرى، وطور فوكو مفهومه للسلطة واتجه إلى تحليل الأعراق داخل المجتمع الأوروبي والخطاب العنصري النازي والستاليني ونتج عن ذلك توصله إلى نوع جديد للسلطة أسماها الحكومية أو الحكمانية ويريد بها ثلاثة أشياء : أولاً يعني بكلمة حكمانية ما تشكله المؤسسات، الأفكار، الحسابات و ثانياً يعني بالحكمانية خط القوة في الغرب كله من خلال سيادة نظام وثالثاً وقد نعني بالحكمانية السيرة التي بواسطتها وجدت في القرون الوسطى دولة العدالة.

لقد درس فوكو تكنولوجيا الجسد السياسية في كتابه " المراقبة والمعاقبة سنة 1975 كتقنية من تقنيات الجسد السياسية في تنظيمه وتوجيهه ويكون هذا الجسد السياسي ذو فائدة ومنتجاً و يشدد فوكو كثيراً، في عمله على ضرورة انشاء المشروع السياسي للوسائل المتحركة في الجسد الإنساني بغية تأسيس بالجسم السياسي الذي تستخدم فيه، " مجموعة عناصر مادية وتقنيات تستخدم كأسلحة وكبدايل وكطرق تواصل وكنقاط ارتكاز لعلاقة السلطات والمعرفة التي تحتاج الأجساد البشرية وتستعبد بها جاعلة منها موضوعات معرفة " (المحمداوي،2012،282)

ومن هنا نستخلص أن فوكو حاول تحقيق هدف محوري هو توضيح التحولات العميقة الحاصلة داخل المجتمع انطلاقاً من التكنولوجيا السياسية للجسد.

2. لويس ألتوسير Louis Altusser:

اهتمام ألتوسير بمكيافيلي كان سنة 1962 واعتبره فيلسوف السياسة الأول، وفي دروسه الأولى يركز ألتوسير على الصعوبة في قراءة فلسفته والتي تدهش الكثير حيث وكان ميرلوبونتي الفيلسوف الفرنسي من بين الذين تفاجئوا للطباع غير الفلسفية لمكيافيلي الذي أراد التجديد في الكثير من الجوانب داخل كتاب الأمير والخطابات، ويبدأ ألتوسير الكلام عن مكيافيلي انطلاقاً من بداية القطيعة " الواضح أن مكيافيلي مؤسس نظرية بدون أفكار قبلية " (Gerald,2002,p143). واستطاع ألتوسير اكتشاف طريقة تفكير وبواسطتها قد كان فهم التجديد على أساس التقليد الفلسفي، ويرى ألتوسير أن مكيافيلي قد أعطانا الطريقة التي تركز بداية القطيعة وإذا كانت كتابات مكيافيلي تدوم فهي مرتبطة بأشياء أخرى فالنظرية الوحيدة هي إرساء فكرة تطبيق السياسة.

يوجه مكيافيلي كلامه إلى اللذين يفكرون في السياسة، "وبقدم ألتوسير مثالين : الأول يتعلق بهيغل ويشمل على الكتابة في شبابه ويشير لمكيافيلي في نصه فيما يتعلق بالدستور الألماني يعني الوضعية بين إيطاليا حوالي 1500 وألمانيا حوالي 1800 والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وهنا تمكن هيغل من قراءة مكيافيلي واكتشافه وذلك في سياق النظام الهيجلي على أنه رجل الدولة " (Gerald,2002,p144) والمثال الثاني يرتبط بالفيلسوف غرامشي، وإذا كان هيغل قدر رأى بأن مكيافيلي رجل الدولة بالنسبة لغرامشي هو رجل الدولة الوطنية وتم استعراض وتقديم مكيافيلي عن طريق غرامشي الذي وضع أصبعه على معنى المفاهيم المكيافيلية.

يكتب لويس ألتوسير حول مكيافيلي كتابات كثيرة منها: "مكيافيلي ونحن"، "مكيافيلي الفيلسوف وفردانية مكيافيلي" بالإضافة إلى مجموعة من الكتابات الأخرى التي كتبها ما بين 1955-1975 ليكتب بعدها " السياسة والتاريخ من مكيافيلي إلى ماركس سنة 2006، فالنظرية الجديدة لمكيافيلي جعلت ألتوسير يوجه أفكار الفلسفة صوب النص الخاص به " ومن هنا تأكد ألتوسير من الطبع الخاص للكتابة المكيافيلية دون أن ينسى التذكير والإشارة بأن في كتابه "حول أعمال مكيافيلي أن الفيلسوف كلود لوفور يوضح بشكل براق أفكاره" (Althusser,2012,p101).

بالنسبة لألتوسير ومن قبل غرامشي يكون من الواضح أنهما توصلا إلى القول أن مكيافيلي قد وضع على البساط السؤال السياسي وفق شروط ضرورية قصد بناء دولة وطنية بإيطاليا، وفي المقام الأول يتبنى مكيافيلي، فكرة إدخال وضعية سياسية جديدة بإمكانها أن تغير كل ما من حول الأمير من مشاكل، وفق أمير جديد ومبادئ جديدة، وبمقدوره بطريقته الوصول إلى أهدافه وتحقيق مشروعه، وهو على علم بأن الوقت مهم من أجل رفع البؤس السياسي عن إيطاليا كما يرى ألتوسير " وذلك بفضل نوعية خاصة من الشعب الإيطالي، ويرتبط هذا الأمر بجميع الجوانب على أن يستقبل الأمير بإجماع من جميع الشعب ووجد الأمير واقعا دراماتيكي فكان من الضروري التدخل بشكل طارئ" (Althusser,2012,p102). ومن هنا يكون مكيافيلي قد اتبع تفكيراً سياسياً خاصاً به وتعلم من بعده غرامشي التفكير السياسي ويرى ألتوسير أنه "إذا كان مكيافيلي يوجه كلامه إلى غرامشي وليس للماضي بل للحاضر وبشكل أفضل للمستقبل" (Althusser,2012,p103).

يركز ألتوسير على تصور مكيافيلي في صنع أمير جديد بمبادئ جديدة، والغاية تكوين دولة جديدة، ليكون مكيافيلي المصدر الرئيسي للسياسة، ولذلك كما يرى مكيافيلي و ألتوسير فيما بعد أنه حان الوقت لأمر منفرد بذاته أو حتى ديكتاتور، ويشرح ألتوسير من جهة ثانية الجذور التاريخية للحكم داخل الوسط الشعبي إلى جانب الصراع بين فئات الشعب أي بين الطبقات الكبرى والصغرى، و بالعكس رأي مكيافيلي يمثل دعماً للصراع بين الفئات الشعبية وهو في نفس الوقت أكثر من ضروري، "ومهما يكن فمكيافيلي يصبو اهتمامه نحو الوحدة الوطنية، مع تأسيس دولة قادرة على تحقيق هذه الوحدة " (Althusser,2012,p104)

وتظهر فكرة مكيافيلي كما يرى ألتوسير في تصور أمير نختاره قادر على تأسيس دولة جديدة طويلة الأمد تطبق القانون وكتب ألتوسير يقول: " أنا أقول أن مكيافيلي هو المنظر للنظرية السياسية المكونة والمؤسسة للدولة الوطنية، وفق تأسيس دولة جديدة تحت اشراف أمير جديد وهذا ما كان ينادي به غرامشي في التأسيس الفعلي للدولة الوطنية" (Althusser,2012,p105)

ومن هنا تظهر الخصائص الطباعية لمكيافيلي المتمثلة في الفردانية في التفكير وكانت جملة الشهيرة والغالية " من الضروري أن تكون وحيدا لتأسس دولة " ويتساءل مكيافيلي عن الأمير الذي يجب أن يكون وحيدا، ويرى أن الفضيلة والثروة هما أساس نجاح الدولة التي يقودها الأمير. يرى دريدا أن " الثقافة السياسية الغربية مازالت عرضة لهذا التقابل بين قيمتي الأخلاق والمنفعة، وان ظهرت الأخيرة بشكل قوي منذ مكيافيلي " (المحمداوي،2012،350).ومن هنا أضحي التفكير فاعلية تندرج في إطار البحث والنقد، وذلك في مشاركة التفكير في تطورات الحدث السياسي .

ولقد كتب مكيافيلي كتاب الأمير والخطابات بمفرده أخذا بعين الاعتبار مسلمات العالم القديم ، ويرى ألتوسير أن مكيافيلي يعد من المؤرخين القلائل الذين بدأوا التفكير في تأسيس الدولة الوطنية ويتكلم عن لغة القوة العسكرية بدل لغة الحقوق لتأسيس الدولة ويتكلم بلغة السياسة البعيدة عن الدين .

يبدأ ألتوسير بالتذكير بمفاهيم الصراع وأشكال العنف انطلاقا من قراءة كتاب الأمير وكأنه مرجع الرجل الديمقراطي ، الذي ينزع عن الشعب المخاطر والكوارث من خلال سلطة الأقوى .

وكتب ألتوسير يقول " إن مكيافيلي يتجه إلينا ويدعونا الى الانشغال بالسياسة كموضوع لتفعيل إمكانية ممارسة السياسة العملية الممكنة " (Althusser,2012,p106)

لقد توصل ألتوسير الى قراءة شيء آخر ، ويتمثل ذلك في نظرية قوية للدولة وفي ضوء هذا التساؤل تكون الفضيلة هي الإمكانية التي تعطي الاستمرارية الحقيقية للدولة، ويبقى مكيافيلي مؤسسا لنظرية أخرى للسياسة وبفضله وبدون شك أن كلمة المطبق أضحت موجودة من هنا فصاعدا في كل النصوص الخاصة بألتوسير وليس بمعنى آخر، وانما بتصور جديد داخل الكتابات والتي وجد فيها باشلار المرجع الأساسي لأفكاره .

خاتمة:

- تشكلت الدولة كظاهرة سياسية متطورة، وتميزت العلاقة النوعية التي ميزت الدولة عن ما قبلها من تشكيلات هي المواطنة بمعنى التوافق، لأن كل مواطن يقوم بوظيفة ضرورية للآخرين، فالمواطنة رابطة حديثة ذات محتوى اجتماعي اقتصادي وسياسي تتعدى الروابط والعلاقات ما قبل الوطنية، كالجھوية والمذهبية لأن ماهية مجتمع ما هو اتجاهه على الصعيدين المادي والروحي، فمفهوم المواطنة مرادف لمفهوم المشاركة في الإنتاج الاجتماعي عامة وعلى صعيد الفرد الاندماج في المجتمع المدني والدولة.

- يعتبر مكيافيلي من بين فلاسفة عصر النهضة البارزين في عالم السياسة ، فقد اهتز وانفعل لتحلل جمهورية فلورنسا خاصة والجمهوريات الايطالية عامة، ومن هنا اتجه الى بلورة فلسفة سياسية قوية في محاولة لإعادة ايطاليا الى مجدها الضائع ،ولقد حاولنا في بحثنا هذا استقصاء النواحي السياسية والأخلاقية التي ميزت شخصية السياسة الناجحة فتبقى مرتبطة بمصلحة الأمير ومنفعته الذاتية ، لقد تميز

مكيافيلي بالواقعية هذا ما جعل أفكاره تتجسد وفصل الدولة عن الأخلاق والدين كان من الأهداف التي سعى إليها في فلسفته، فواقعيته قد أحدثت ضجة في الأوساط السياسية على اعتبار الاستفادة من النصائح القابلة للتجسيد والتي استفاد منها "هتلر، نابوليون، بينوتشي وغيرهم كثيرون".

- انتقالا الى فلسفة أفلاطون السياسية توصلنا الى النتيجة القائلة، أن القوة لا تحددها الوسائل المادية فقط بل وسائل أخرى كالذكاء، التضحية والصلاح حيث قام أفلاطون بفحص القيم السياسية والأخلاقية الواجب توفرها في الحاكم، وغير بعيد عن أرسطو في البحث عن السياسة المثلى لضمان الوفاق بين الدولة والتشريع وقدم النصائح الضرورية من أجل الحفاظ على الدساتير وهذا ما اعتمد عليه مكيافيلي فيما بعد في عصر النهضة، كما أن فلسفة القرون الوسطى عند القديس أوغسطين قد نقلت محور الاهتمام الى الغاية من الدولة التي تكون بحثا عن السلام وسعادة الانسان ودفاعا عن المستضعفين.

- يتضح لنا أن ميكافيلي اعتمد على الفلسفات التي سبقته في تأسيس فلسفته ولمسنا في تفكيره أثر الفلاسفة القدماء خاصة المدرسة السفسطائية التي حاولت عقلنة الأفكار السياسية والأخلاقية، سواء بالنسبة للجيل الأول أو الثاني، وقد كانت الغاية واضحة لديهم للارتقاء بالفكر السياسي ونشر القيم الديمقراطية، كما انه استطاع التوضع في الفلسفات اللاحقة سواء الحديثة او المعاصرة خاصة في المجال السياسي والأخلاقي، والتركيز على صفات الحاكم لأنه يساهم في تطوير الدولة وهذا انطلاقا من أساليب الحكم والوسائل التي تعطي القوة للدولة فالغاية التي ناشدها هي دوام السلطان .

- الإحالات والمراجع :

1. اللحية، الحسن (1999)، **الرد على مكيفيلي**، إفريقياء، الشرق، بيروت، لبنان، ص 7، ص 20، ص 21، ص 22
2. المحمداوي، علي عبود، (2012)، **الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى**، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية للنشر، السانبا، وهران، الجزائر، ص 28، ص 29، ص 30، ص 32، ص 262، ص 279، ص 280، ص 282، ص 350.
3. أهر نبرغ، جون، (2008)، **الاجتماع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة علي حاكم صالح حسن ناظم المنظمة العربية للترجمة الحمراء بيروت، لبنان، ص 172، ص 171.
4. بوزوليني، أنطونيو، (1977)، **أنطونيو غرامشي حياته و فكره**، الطبعة الأولى، ترجمة سمير كرم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، لبنان، ص 61، ص 123.
5. بليمان، عبد القادر، (2007)، **الأسس العقلية للسياسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 53، ص 54
6. بدوي، عبد الرحمن، (1977)، **امانويل كانط فلسفة القانون والسياسة**، الناشر وكالة المطبوعات، شارع فهد السالم، الكويت، ص 9
7. برييه، اميل، (1983)، **تاريخ الفلسفة القرن السابع عشر**، الطبعة الأولى، ترجمة جورج طرايشي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ص 328، ص 168.
8. توشار، جان، (1983)، **تاريخ الفكر السياسي**، الطبعة الثانية، ترجمة الدكتور علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع بناية الكومودور سنتر الحمراء، لبنان، بيروت، ص 296، ص 260.
9. جلال الدين، سعيد، (2007)، **المصطلحات والشواهد الفلسفية**، دار الجنوب للنشر، تونس، ص 260
10. حاروش، نور الدين، (2004)، **تاريخ الفكر السياسي**، سليم قلاقة، الجزائر، ص 03، ص 297، ص 308، ص 397، ص 297
11. قربان، ملحم، (1982)، **قضايا الفكر السياسي القانون الطبيعي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ص 55، ص 56، ص 58.
12. عريب، مختار، (2009)، **الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر ص 168
13. سبيلا، محمد، عبد السلام بن عبد العالي، (2009)، **الحدائث الفلسفية، نصوص مختارة**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر الحمراء بيروت، لبنان، ص 231

14. مكيافيلي الأمير، (1991)، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده ، الطبعة التاسعة عشرة، ترجمة فاروق سعد ، دار الأفاق الجديدة المغرب ، تعليق بنيتو موسولينى، ومقدمة كرستيان غاوس، وتعريب خيرى حماد، ص253، ص260، ص264.
15. كاميت ، جون،(1984)، غرامشي حياته و أعماله، الطبعة الأولى ، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، لبنان ص 277، ص278، ص280.
16. راسل، برتراند،(1977)، تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الثالث الفلسفة الحديثة، ترجمة مُجد فتحي الشنيطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، مصر، ص 199 ، ص202، ص205، ص206، ص301، ص305، ص310.
17. زكي نجيب، محمود، (1963)، الموسوعة الفلسفية المختصرة ، نقلها عن الانجليزية فؤاد كامل ، جلال العشري عبد الرشيد الصادق دار القلم، بيروت لبنان، ص372، ص373
18. هوبز ، توماس،(2011)، اللفيانان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ، الطبعة الاولى، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب مراجعة وتقديم رضوان السيد، أبو ظبي ، ص12، ص180، ص61
19. وقيع الله أحمد، مُجد،(2010)، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر، دمشق ، سوريا، ص 178
20. Michel Bergé. (2000), **Machiavel un penseur masqué**, édition complexe, collection théorique politique, p50.
21. Jacline Russ. (1991). **dictionnaire de la philosophie**, bordas paris, p 222.
22. Gerald sfez, Michel senellart. (2002). **L'enjeu machiavel** collection librairie du collège, international de philosophie, université de France, p143, p 144.
23. Althusser.(2012) **l'adieu infini Emilio d'ipola**, préface d'étienne balibar traduit de l'espagnol par marie bardet université de paris, France ,p 101, 102, 103, 104, 105,106.
24. Machiavel le. (1980), **le prince**, texte intégral édition, France, p 37, p50, p70.